(من الذي يكتب التاريخ؟ وفـــــــق المنظور الخلدوني

د. علي رحومة سحبون ـ قسم الفلسفة ـ كلية الآداب الأصابعة ـ جـــامعـــة غـريـان

Abstract

This research highlights the most important ideas of the scholar Ibn Khaldun and his critical and scientific approach to writing history and the scientific basis.

Cognitive and culturalY...and also Ibn Khaldun's political and social experience enabled him to look at history from a scientific and critical perspective that was broader than the apparent and traditional concept of history associated with recording and documenting events and facts. That is why the subject of history was at the heart of the Khaldunian problem. This criticism, which he carried out on a methodological basis according to scientific rules, would be a new basis for conceptualizing history as well as historical writing.

Therefore, criticizing the flaws of history opens the way for reconsideration of it. This is what contemporary Arab intellectual projects seek.

Search summary:

Civilization: It is the result of the effort made by ancient man during the prehistoric eras, which developed from one era to another according to the effort made by ancient man in making his stone tools. This civilization ranged between the lower, middle and upper Paleolithic eras.. The Upper Paleolithic stage is considered one of the most important periods of the Stone Ages and one of its most important stages. Because it represents the summary of the effort made by ancient man through its various stages, which brought ancient man to the stage of food production and the Neolithic Age, During this era, many ancient civilizations appeared that were identified through archaeological sites located in Libya, including: Hqfat al-Tira, Hqfat al-Dabaa, and the Efteh Air Cave. Among those civilizations is the Libyan Qafsid civilization, which replaced the Oranic civilization, and which we will talk about in this article. Searc

Keywords:

Civilization, Stone Ages, archaeological sites, Libyan-Qafsid civilizationh.

الملخّـــص:

الحضارة : هي نتاج لجهد بذله الإنسان القديم خلال عصور ما قبل التاريخ التي تطورت بين عصر وآخر وحسب الجهد الذي بذله الإنسان القديم في صنع أدواته الحجرية، وتدرجت هذه الحضارة بين العصر الحجري القديم الاسفل والاوسط والاعلى، وتعد مرحلة العصر الحجري القديم الأعلى من أهم فترات العصور الحجرية ومن أهم مراحله؛ لأنها تمثل خلاصة الجهد الذي بذله الإنسان القديم عبر مراحله المختلفة والتي أوصلت الإنسان القديم إلى مرحلة إنتاج الطعام والعصر الحجري الحديث، وخلال هذا العصر ظهرت العديد من الحضارات القديمة تم التعرف عليها من خلال المواقع الاثرية الموجودة في ليبيا، ومنها: حقفة الطيرة، وحقفة الضبعة، وكهف هــواء أفطيح ، ومن تلك الحضارات الحضارة القفصية الليبية، التي حلت محل الحضارة الوهرانية، والتي سنتحدث عنها في هذا البحث .

كما يبرز هذا البحث أهم أفكار العلامة ابن خلدون ومنهجه النقدي والعلمي حول كتابة التاريخ فالأساس العلمي. والمعرفي والثقافي، وكذلك التجربة السياسية والاجتماعية لابن خلدون مكنته من أن ينظر إلى التاريخ بمنظور علمي نقدى كان أوسع من مفهوم التاريخ الظاهر والتقليدي المرتبط بتسجيل الحوادث والوقائع وتدوينها . ولهذا كان موضوع التاريخ يعد في صلب الإشكالية الخلدونية. هذا النقد الذي قام به على أساس منهجي وفقاً لقواعد علمية سيكون قاعدة جديدة لتصور التاريخ وكذلك الكتابة التاريخية.

لذلك فإن نقد عيوب التاريخ يفتح المجال لإعادة النظر فيه. وهذا ما تسعى إليه المشاريع الفكرية العربية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

الحضارة، العصور الحجرية، المواقع الأثرية، الحضارة الليبية القفصية

المقدمة:

تعد إشكالية كتابة التاريخ من القضايا المهمة والرئيسية في الفكر العربي القديم والمعاصر، وبلا شك فإن العلامة ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي (732 - 808 هـ) قد تنبه إلى أنه توجد مشكلة حقيقية في كتابة التاريخ والتغيرات التي تعرفها الصيرورة التاريخية.

ومن هذا المنطلق قدم ابن خلدون قواعد منهجية يحاول من خلالها التفريق بين الوعي الاسطوري القائم على الخرافة والوهم والزيف والوعي التاريخي القائم على

النقد والفحص والتدقيق، وبالتالي فالتاريخ عنده له ظاهر وباطن، وأن كل ما اكد عليه ابن خلدون من الناحية المنهجية تمثل في أن للأحداث عللاً وأسباباً وقوانين . وهو ما أدى إلى بناء علم جديد وهو علم العمران.

وتكمن أهمية هذا البحث في إبراز المنهج التاريخي عند ابن خلدون وموقفه الفكري والنقدي من التاريخ والكتابات التاريخية فقد رمت جهود ابن خلدون إلى تجديد التاريخ من عملية تجميع أخبار ومن حوليات إلى علم له موضوعات محددة ، ومنهم عقلاني نقدي وقواعد مطردة ولما كان المجتمع الإنساني يخضع إلى تغيرات خلال الزمان، والمكان فهذا يعني أن المعلومات والاخبار التاريخية المكتوبة التي يحصل عليها تحتاج إلى فحص عميق لأجل التحقق منها من خلال الكشف عن قوانين سير الأحداث. وصيرورتها وعلاقاتها المجتمعية والثقافية والسياسية.

وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم البحث إلى محورين أساسين:

المحور الأول: يدور حول موقف ابن خلدون النقدي من التاريخ والكتابات التاريخية أي التاريخ بين المفهوم السردي والمفهوم العلمي.

والمحور الثاني: فيتناول أسباب الاخطاء والمبالغات والكذب في الكتابات التاريخية كذلك قواعد المنهج وفق الرؤية الخلدونية.

ومن هنا يهدف البحث إلى بيان أهمية الفكر الخلدوني ومنهجه النقدي في كتابة التاريخ وكذلك فاعليته في إنتاج المفاهيم ودوره القيمي والحضاري في بناء العلم والمعرفة.

المحور الأول ـ التاريخ بين المفهوم السردي والمفهوم العلمي:

إن الأساس العلمي والمعرفي والثقافي، وكذلك التجربة السياسية والاجتماعية لابن خلدون مكنته من أن ينظر إلى التاريخ بمنظور علمي نقدي واقعي أوسع من مفهوم التاريخ الظاهر المرتبط بتسجيل الحوادث والوقائع وتدوينها، ولهذا فإن موضوع التاريخ يعد في صلب الإشكالية الخلدونية، والسؤال كيف عرف ابن خلدون التاريخ وما الذي قدمه من جديد؟ ثم أين يكمن الاختلاف بين الفكر التاريخي الخلدوني والفكر التاريخي السابق؟

أعطى ابن خلدون للتاريخ تعريفاً واسع المدى فيقول: " حقيقة التاريخ خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم

ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران من الأحوال،[1] يعلق غاستون بوتول على هذا التعريف بقوله: إن هذا التعريف من أكمل ما يكون، حتى أنه يمكن أن يقال إنه يجاوز نطاق التاريخ الخاص، وهو إذا ما خلل بصر اشتماله على أصول جميع العلوم الاجتماعية كما تدرك في الوقت الحاضر [...] كما يدل هذا التعريف على شغل ابن خلدون الشاغل في البحث عن تكوين الحضارة.[2]

وأمعن ابن خلدون في تعريف التاريخ ف "التاريخ إنما هو ذكر الأحوال العامة للآفاق والأجيال والأعصار فهو أسس للمؤرخ تنبني عليه أكثر مقاصده وتتبين به أخباره، وقد كان الناس يفردونه بالتأليف، كما فعله المسعودي في كتاب مروج الذهب، شرح فيه أحوال الأمم والآفاق لعهده في عصر الثلاثين والثلاثمائة غرباً وشرقاً. وخلص ابن خلدون إلى أن : فن التاريخ فن عزيز المذهب شريف الغاية، إذ يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياساتهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا.[3]

ـ **أصناف المؤرخين:** انطلاقا من قراءته التاريخية المعمقة صنف ابن خلدون المؤرخين إلى أربعة وذلك حسب الكتابة التاريخية في الحضارة الإسلامية، وقد يكون مفيدا للبحث أن نقوم بعرض لهذه الأصناف وتحليل بعض النصوص التي تبين المآخذ الأساسية لابن خلدون للمؤرخين السابقين عليه والمعاصرين له.

الصنف الأول: هم المؤرخون الذين جمعوا تواريخ الأمم والدول في العالم وسطروا في الأخبار وأكثروا وهؤلاء [4] ـ حسب رأي ابن خلدون ـ " ذهبوا بفضل الشهرة والأمانة المعتبرة، واستفرغوا دواوين من قبلهم في صحفهم المتأخرة. [5] بمعنى أن هؤلاء المؤرخين نظروا إلى التاريخ نظرة كلية مبنية على موسوعية ثقافية واسعة واستيعاب تام للدول والأمم ولم تكن نظرتهم مقتصرة على قطر محدود وإنما جمعوا تواريخ الدول والأمم إلا إنهم قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الأنامل، ولا حركات العوامل. [6] ويذكر ابن خلدون عدداً منهم مثل: " ابن إسحاق والطبري وابن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي وسيف بن عمر الأسدي والمسعودي وغيرهم من المشاهير، المتميزين عن الجماهير. [7] إلا أن ابن خلدون بحسه النقدي والواقعي ينتقد المؤرخين الذين سبقوه ومجمل القائمين على كتابه التاريخ ولو بالاختصار والإشارة فيقول: "وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات، ومشهور بين الحفظة والثقات إلا أن الكافة اختصهم بقبول أخبارهم، واقتفاء سنتهم في

التصنيف واتباع آثارهم والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار ثم إن أكثر التواريخ لهؤلاء عامة المناهج والمسالك، لعموم الدولتين صدر الإسلام في الآفاق والممالك وتناولها البعيد من الغايات في المآخذ والمتارك. ومن هؤلاء من استوعب ما قبل الملة من الدول والأمم، والأمر العمم كالمسعودي ومن نحا منحاه". [8]

أما الصنف الثاني: هم المؤرخون الذين لم يوسعوا من دائرة اهتماماتهم التاريخية والإحاطة بالآفاق والممالك البعيدة فلنسمع ما يقوله ابن خلدون في شأنهم "وجاء من بعدهم من عدل عن الإطلاق إلى التقييد، ووقف في العموم والإحاطة عن الشأو البعيد. فقيد شوارد عصره، واستوعب أخبار أفقه وقطره، واقتصر على أحاديث دولته ومصره، كما فعل أبو حيان مؤرخ الأندلس والدولة الأموية بها، وابن الرفيق مؤرخ إفريقية والدولة التي كانت بالقيروان". [9]

ثم جاء الصنف الثالث : وهذا الصنف حسب رأي ابن خلدون يفتقد إلى الحس التاريخي والموضوعي فيتصف بالتقليد والبلادة والاتباع والذهول، ولأهمية هذا التحليل والوصف نثبت نصه بدون اختصار يقول: " ثم لم يأت من بعد هؤلاء إلا مقلد وبليد الطبع والعقل أو متبلد ينسج على ذلك المنوال، ويحتذي منه بالمثال ويذهل عما أحالته الأيام من الأحوال، واستبدلت به من عوائد الأمم والأجيال فيجلبون الأخبار عن الدول، وحكايات الوقائع في العصور الأول، صورا قد تجردت عن موادها، وصفاحا انتضيت من أغمادها، ومعارف تستتكر للجهل بطارفها وتلادها، إنما هي حوادث لم تعلم أصولها، وأنواع لم تعتبر أجناسها ولا تحققت فصولها، يكررون في موضوعاتهم الأخبار المتداولة بأعيانها، اتباعا لمن عني من المتقدمين بشأنها، ويغفلون أمر الأجيال الناشئة في ديوانها، بما أعوز عليهم من ترجماتها، فتستعجم صفحهم عن بيانها ثم إذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أخبارها نسقا، محافظين على نقلها وهما أو صدقا فيما يتعرضون لبدايتها، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها، وأظهر من آيتها، ولا علة الوقوف عند غايتها فيبقى الناظر متطلعا بعد إلى افتقاد أحوال مبادئ الدول ومراتبها، مفتشا عن أسباب تزاحمها أو تعاقبها، باحثاً عن المقنع في تباينها أو تناسبها". [10]

أما الصنف الرابع : فزادوا على من سبقهم من المقلدين بالتلخيص والرجز وغيره "فهم الذين جاءوا بإفراط الاختصار، وذهبوا إلى الاكتفاء بأسماء الملوك والأمصار،

مقطوعة عن الأنساب والأخبار، موضوعه عليها أعداد أيامهم بحروف الغبار، كما فعل ابن رشيق في ميزان العمل، ومن اقتفى هذا الأثر من الهمل، وليس يعتبر لهؤلاء مقال، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال، لما أذهبوا من الفوائد، وأخلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد".

والواضح من تحليل ابن خلدون هذا أنه يخرج هؤلاء المقلدين" كما وصفهم من دائرة المؤرخين لما أفرطوا به من الاختصار المخل لفوائد التاريخ، حيث " تناقل الخطأ يشتد تفاقما حين يقع التاريخ - تبعا لثقافة برمتها في التقليد وفي استنساخ دائر في فراغ لا ينتهي لأنماط جامدة يكررها ويحيلها إلى (مختصرات) و (ملخصات). (11)

يتبين لنا من خلال هذا التصنيف الخلدوني للمؤرخين أن هناك حالة من التراجع على مستوى الكتابة التاريخية، حيث يمثل الرعيل الأول من المؤرخين مرحلة متقدمة على مستوى الإلمام والموسوعية والمنهج بالرغم من أن بعض هؤلاء قد شاب كتاباتهم عدم الدقة في الإثبات كالمسعودي والواقدي، فإن كتاباتهم تعد مقبولة من العامة الذين اقتفوا آثارهم.

وتابع ابن خلدون حديثه بأن الكتابة التاريخية في المرحلة الثانية خرجت من طور تدوين التاريخ العالمي إلى دائرة العناية بإقليم معين وترك الإحاطة بالأحداث العالمية، وهذا بنظره قصور وخروج عن الكتابة العالمية، واستشهد بأبي حيان مؤرخ الدولة الأموية في الأندلس وابن الرفيق مؤرخ دول القيروان، بالرغم من عدم رضى ابن خلدون على التدوين في هذه المرحلة فإنه نظر إليها على أنها مرحلة تراجع في الكتابة التاريخية، وهذا ما نلقاه في تصنيفه للمرحلة الثالثة للكتابة التاريخ حينما وصفها بالتقليد والبلادة في العقل والطبع والتكرار الأخبار الأمم مقدما صورة سيئة للتدوين التاريخي في هذه المرحلة من انتحال ولا مبالاة الصدق الخبر من كذبه، وهذا ما أدى إلى افتقاد معرفة أحوال الأمم ومراتبها التاريخية وهذا تزييف للتاريخ على الباحث أن يتبين الصحيح منها من عدمه. وفي المرحلة الرابعة مرت الكتابة التاريخية فيها بالتقييد المختصر الذي يراه ابن خلدون لا يفيد التاريخ في شيء، بقدر ما أنه من دواعي الإهمال المتعمد والإخلال بقواعد الكتابة التاريخية.

واضح من ذلك أن ابن خلدون لم يكن راضيا عن الكتابة التاريخية التقليدية حتى عصره، ولهذا جاء موقفه النقدي هذا لمعظم المؤرخين الذين سبقوه وحتى الذين عاصرهم، هذا النقد الذي قام على أساس منهجي دقيق سيكون قاعدة جديدة لتصور

التاريخ، لذلك فإن نقد عيوب التاريخ يفتح المجال لإعادة النظر فيه، إن مهمة التاريخ عند ابن خلدون ليست سرد الوقائع الماضيه بقدر ما هي تحليل الروابط بين الوقائع وإظهار نسقها وباطنها الخفي، ويبدو أن ابن خلدون كان أقرب في انحيازه إلى الرعيل الأول من كتبة التاريخ ودليلنا في ذلك منهجه في كتابه العبر الذي يعد كتاباً جامعاً لأخبار الأمم والملوك. (12)

ـ **السببية التاريخية :** يميز ابن خلدون من خلال تأصيل نظري متميز بين المفهوم الحدثي للتاريخ والمفهوم العلمي فالتاريخ عند "هو فن من الفنون الذي تتداوله الأمم والأجيال، وتشدّ إليه الركاب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقبال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال، إذ هو في ظاهرة لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتُضرب فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال [...]، أما في باطنه فهو نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق".(13)

عرف ابن خلدون التاريخ في جملة مفيدة في "ظاهره خبر وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل لكائنات ومبادئها دقيق" فمن هنا تتضح لنا الركيزة التي بني عليها ابن خلدون مواقفه تجاه التاريخ، ولهذا استوعب مراحل كتابة التاريخ ونظر لها على حسب جديتها في تطبيق هذه القاعدة بخصوص تدوين الأحداث والوقائع التاريخية.

وعلى هذا الأساس رفض ابن خلدون أن يكون التاريخ سرداً أو نقلاً إخبارياً وتنويها لضرورة تأسيس نظرة متماسكة تكون نقطة الانطلاق في عملية الإنتاج المعرفي للفهم التاريخي.

ويتحدد مفهوم ابن خلدون للتاريخ من خلال قاعدتين رئيسيتين:

الأولى – التاريخ "تعليل للكائنات ومبادئها" ويعني بذلك معرفة علة الشيء أو الحدث وسببه. **الثانية** ـ التاريخ "علم بكيفيات الوقائع وأسبابها" بمعنى البحث في أسباب حركة الواقع والنظر إلية كصيرورة متحولة وفق هذه الأسباب، ومن هنا فالتاريخ عنده هو الواقع الاجتماعي في كليته والنظر إليه في أسباب حركته وتغيراته، فلا بد من التمحيص في بنية الكل ومعرفة القوانين التي تحكم ترابطه الداخلي.

فالتاريخ في تصور ابن خلدون له ظاهر وباطن، وعلى هذا الأساس يبين الإشكالية الرئيسية في التاريخ، والتي تتمثل في اعتقاد سطحي يماثل بين باطن الأحداث والوقائع وبين ظواهرها، وبالتالي يكتفي من التاريخ بمجرد ربط أحداثه أو سردها بهدف

التسلية أو لغرض أخلاقي بمعنى تطرق بها الأندية إذا غصها الاحتفال، لذا يستحيل في ظل هكذا رؤية تقوم على الظاهر من الأحداث " وتذهل عما أحالته الأيام من الأحوال وما طرأ من استبدال " من عوائد الأمم والأجيال امتلاك التاريخ كظاهرة كاجتماع متغير وكعلم له أسبابه الموضوعية وقوانينه ومرتكزاته النظرية، لهذا السبب يؤكد ابن خلدون أن التاريخ ليس مجرد حشد من الأحداث وأن بدا ظاهريا كذلك. ف" الناقد البصير قسطاس نفسه في كشف الباطن فلو كان مظهر الأشياء متطابقا مع جوهرها لغدا العلم أمر ناقلا على حد تعبير ماركس. (14)

هذا هو المفهوم الجديد للتاريخ بما هو علم، وهو يتجاوز التصور الحدثي للتاريخ مهما كان الغرض من سرد الأحداث التسلية أو العبر، فلا بد من التمييز بين الظاهري من الباطن الجوهري لوقائع الأحداث، وبين الخبر والواقعة العمرانية الاجتماعية فالممارسة التاريخية حين تحكمها المادة الإخبارية تتحول إلى سرد أي بمعنى تعرض الأحداث وفق تسلسلها الزمني دون تفسير حقيقي لها أو أن تفسرها بأحداث أخر، فتبقى في مسار ركودي دوراني لا ينتج معرفة حقيقية وتتحول إلى صور قد تجردت من موادها ، فالتاريخ هو علم بكيفيات الوقائع والأحداث أي ما يحدث في المجتمع الإنساني من تغير وتطور والتثبت والتحري لاسيما في قيمة ما ينقل من أخبار عن الأحداث التاريخية من أجل استنطاقها والاستفادة من مجرياتها والاستعانة بذلك على فهم الحاضر.

وبناء على هذا يستوجب علينا طرح السؤال التالي: ما هي المرحلة التي تمثلها منهجية ابن خلدون بين مراحل التدوين التاريخي الإسلامي؟ وهل يمكن الحديث عن قطيعة معرفية بمعنى الانتقال والتجاوز من بنية معرفية إلى بنية معرفية أخرى متمايزة عنها من حيث مرتكزاتها النظرية وأدواتها المنهجية؟

يقدم الجابري تصور لمفهوم القطيعة مفاده أنها الفعل العقلي، والفعل العقلي نشاط يتم بطريقة ما وبواسطة أدوات هي المفاهيم، داخل حقل معرفي معين - قد يظل موضوع المعرفة هو هو ولكن طريقة معالجته والأدوات الذهنية التي تعتمدها هذه المعالجة والإشكالية التي توجهها والحقل المعرفي الذي تتم داخله كل ذلك قد يختلف ويتغير، وعندما يكون الاختلاف عميقا وجذريا، أي عندما يبلغ نقطة اللارجوع، النقطة التي لا يمكن الرجوع منها إلى الطريقة السابقة. (15)

جعل ابن خلدون التاريخ من علوم الحكمة العقلية فالتاريخ عنده أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد من علومها وخليق إذن خليق بأن يكون التاريخ فرع من فروع

الفلسفة حيث إنه يبحث في أسباب الأحداث والوقائع من أجل معرفة القوانين التي تتحكم فيها، بما يمكننا اعتباره رغبة في القطيعة المعرفية مع البنية التاريخية السابقة عليه، لكن لا يفصله فصلا نهائيا عن العلوم الشرعية وهو ما يشير إليه في حديثه عن العبرة كما جاء في عنوان الكتاب، أي : كتاب العبر.[16]

إذن يمكن القول إن ابن خلدون حرر النظر في الموجودات من هيمنة الفكر الديني الذي لا ينظر إليها لذاتها، بل من حيث هي دالة على خالقها، الذي هو مبدأ كل موجود، وهذا ما فعله ابن رشد في كتابه فصل المقال حينما عرف الفلسفة بأنها النظر في الموجودات من جهة دلالتها على الصانع فلم يخرج ابن رشد عن إطار الفكر الديني من خلال هذا التعريف بل عقلنه فقط، أما ابن خلدون فقد تجاوز هذه الهيمنة ليبني عقلاً علمياً ينظر إلى الموجودات لذاتها فيقول : " إن لكل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته"، والبحث عن ضرورة الواقعات التاريخية والعمرانية دون الاكتفاء بردها إلى ما هو غيبي وبذلك يتأسس العلم التاريخي في ارتباط عضوي مع العلم العمراني وعلى أساس فصل الفكر الديني عنه كشرط أساسي لتكونه كعلم، حيث يؤكد ابن خلدون أن للعمران أسسه وقوانينه ونظمه المعرفية وللفقه وعلوم الشريعة قواعدها وأسسها ويؤكد على أن استقلالية أي علم تكون باستقلال موضوعه، ولهذا يلخص ابن خلدون بحسه الإبداعي والابتكاري إلى أن اختلاف "أحوال العمران وما ينشأ عن ذلك من الآثار في اختلاف الأمم بسماتها وشعارها بالعوائد والعادات والثقافات وأشكال العمل والأخلاق"، ومن هنا فإن القفز عن هذه السمات يؤدي بنا فيما يرى ابن خلدون إلى الوقوع في النظرة الثابتة للأشياء والوقائع المخالفة " لطبائع الأكوان والجهات وأن هذه كلها سمة تتبدل في الأعقاب ولا يجب استمرارها،[18] أي استمرار هذه النظرة السطحية الاستاتيكية للتاريخ، وعلى هذا النحو فإن الإنسان ليس مجرد طبيعة تتحرك بشكل آلي غريزي كما هو حاصل في الكائنات الأخر مثل الحيوان والنبات بقدر ما هو خصوصية مجتمعية وتاريخية تنمو وتتطور في فضاء تاريخي مفتوح يجعلها تتجاوز ذاتها باستمرار.[19]

المحور الثانـــي ـ أسباب الأخطاء والمبالغات والكذب في الكتابات التاريخية:

كان لابن خلدون موقفه النقدي من المؤرخين الذين يبالغون في عرض بعض المعلومات من دون التمييز بين طبيعة ما هو ممكن وغير ممكن من الأحداث

التاريخية وقد أرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والأخطاء التي وصفها بمغالط وأوهام المؤرخين فما هي هذه المغالط وما عواملها وأسباب الوقوع فيها؟

تجد أن هذه الأسباب تتمثل في الآتي :

1- التشيع للآراء : لما كانت حقيقة التاريخ حسب منظور ابن خلدون أنه "خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم"، فإن هناك أسباب للكذب تتطرق إلى الخبر التاريخي في ظل غياب النظرة العلمية التي تقوم عن الانتقاد والتمحيص والمطابقة والبرهان حيث إن هناك بون ما بين العلم والظن واليقين والتسليم يقول ابن خلدون متحدثا عن أول أسباب الكذب في الخبر التاريخي "ولما كان الكذب متطرقا للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه فمنها التشيعات للآراء والمذاهب فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله".[20]

كان للتاريخ السياسي للإسلام منذ الفتنة الكبرى إلى واقعتي الجمل وصفين ثم اعتلاء معاوية الحكم وبداية الملك العضوض أثره في تطور الفكر الإسلامي الذي انعكس على كتابه التاريخ، فالمؤرخون كان أغلبهم من رجال الحديث أو من الشيعة المعارضين الذين انقسموا إلى فرق، أما الفريق الأول فلم تكن سيرة الخلفاء ترضي نزعة التقوى فيهم ومن ثم أصبح من المتعذر عرض التاريخ من وجهة نظر الحكام من دون التعرض الروايات المعارضة، فحتى ممن أرخ لمعاوية والدولة الأموية مثل عوانة ابن الحكم (ت،، 147هـ) فقد سجل الروايات العراقية التي تعكس آراء جماعات مضادة للأمويين، أما مؤرخو المعارضة الشيعة فقد سجلوا التاريخ من وجهة نظر معارضة تماما، ظهر ذلك في كتب نصر بن مزاحم (ت، 121هـ) (واقعة الجمل - واقعة صفين - مقتل الحسين - مقتل حجر بن عدي أخبار المختار بن أبي عبيد - مناقب الأئمة من آل البيت)"[21] وبهذا نلاحظ أن هنالك عوامل أكثر فاعلية كان لها الأثر والتوجيه في مسار الكتابة التاريخية.

يقول ابن خلدون: " وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها أو ابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها.[22] "وبصورة عامة يعكس هذا الانحياز الفكري والمذهبي - الأيديولوجي عموماً - عدم الالتزام بالموضوعية، ما يعني أن (ذاتية)

المؤرخ قد تتدخل سلبا في (قراءة) التاريخ وتوجيه كتابته وجهة تبريرية. فتشكل عاملا نفسيا يحول دون ما يسمى بالنقد التاريخي المتمثل هنا في تمحيص الأخبار و بيان صدقها من كذبها".[23]

2- الثقة بالناقلين والرواة: مما يترتب عليها " توهم الصدق وهو كثير وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين."[24] وهذا لا يعني أن نشكك في جميع المؤرخين بصورة مطلقة، فهذا. ما لم يفعله ابن خلدون نفسه، ولكن الثقة يجب أن لا تحول دون محاولة التحقق من صدق أخبارهم وانطباقها على ظروف الزمان والمكان واعتبارات المنطق، فقد يكون هؤلاء النقلة ضحايا لما وصل إليهم من الأخبار والمرويات عبر طريق نقلة آخرين. يقول ابن خلدون" وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح* إن إحاطة ابن خلدون بعلم الحديث، جعلته يتحرى الصدق دائما في كل ما يسمع ويبحث عن الحقيقة في كل ما يقرأ ويتوخى الدقة في كل ما يشاهد. [26]

لقد نشأ (علم التاريخ) في الإسلام، جنبا إلى جنب مع علم الحديث: فلقد كان المؤرخون الكبار، الطبري مثلا من العلماء المحدثين والمفسرين الذين اشتغلوا، عن قرب أو بعد بجمع الأحاديث وتدوينها. ونظرا إلى أن الأحاديث النبوية قد دخلها كثير من الوضع والتزوير، فقد كان على جامعي الأحاديث ومدونيها، التأكد من صحتها، أي من صحة نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك اتخذوا منهاجا خاصا هو (التعديل والتجريح) أي النظر في مدى صدق الرواة ونزاهتهم. فالحديث الصحيح هو الذي ثبت نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم عبر سلسلة تامة من الرواة النزهاء المعروفين بالتقوى والصلاح. وقد اصطنع المؤرخون الأول هذه الطريقة نفسها عندما بدأوا في كتابة سيرة النبي -صلى الله عليه وسلم - وسيرة الخلفاء، باعتبارهما مصدرا للتشريع، لابد من التأكد مما يروى عنهما، ثم اتسعت دائرة العمل التاريخي، فعمت هذه الطريقة، طريقة التعديل والتجريح، ميدان التاريخ كله.

وإذا كان من غير الممكن في كثير من الأحيان تتبع الخبر إلى مصدره الأول عبر سلسلة الرواة، كما هو الشأن في الأحاديث وفي أخبار النبي - صلى الله عليه وسلم - على العموم، فإن المؤرخين كانوا يكتفون بذكر راوي الخبر أو الإشارة إلى مصدره، تبرئة لساحتهم مما قد يكون في الخبر من كذب أو زور.[27] يقول الطبري في مقدمة كتابه "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة ولا معنى في الحقيقة،

فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنما أتينا ذلك على نحو ما أدي إلينا".[28] وهكذا تبين أن طريقة (التعديل والتجريح) غير صالحة في التاريخ صلاحها في الأحاديث، وهذا بالضبط ما انتبه إليه ابن خلدون.

إن منهج التعديل والتجريح صالح لنوع معين من الأخبار فقط، وبالتدقيق لـ "الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها متى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط."[29] إن الأخبار الشرعية لا تقرر واقعا، فهي أوامر ونواه، ويكفي في صحتها ووجوب العمل بمقتضاها وثبوتها عن الشارع، والسبيل الوحيد للتأكد من ذلك هو (التعديل والتجريح). أما الأخبار التاريخية الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعها، وصار فيها ذلك أهم من التعديل والتجريح ومقدما عليه. إذ فائدة الإنشاء (الأوامر والنواهي) مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، والمقصود بالمطابقة هنا مطابقة مضمون الخبر لـ طبائع العمران وهي أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، فيرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع. وأما إذا كان مستحيلا، فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح ولقد عد أهل النظر في المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل". [30]

3- الذهول عن المقاصد:

وينطوي هذا السبب على أن كثيراً من "الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ظنه وتخمينه فيقع في الكذب"[31] يقول ابن خلدون وما ذلك إلا لولوع النفس بالغرائب، وسهولة التجاوز على اللسان والغفلة على المتعقب والمنتقد، حتى لا يحاسب نفسه على خطأ ولا عمد، و لا يطالبها في الخبر بتوسط ولا عدالة، ولا يرجعها إلى بحث وتفتيش، فيرسل عنانه ويسيم في مراتع الكذب لسانه [...]. والسبب في ذلك التقليد : " إنما حملهم على ذلك التقليد والغفلة عن مقاصد المؤلفين الأقدمين، والذهول عن تحري الأغراض من التاريخ".[32]

يضع ابن خلدون الذهول عن المقاصد من الأسباب التي تؤدي إلى الأخطاء والمبالغات في كتابة التاريخ، فيحدث هذا نتيجة عدم التحري من الخبر ونقل الشواهد على علاتها دون تدقيق في مقاصد هؤلاء الإخباريون فالذين كتبوا التاريخ في الماضي

أوجدوا مقاصد ربما تكون غير معروفة إلى الذين يكتبون التاريخ من بعد فيستشهدون بها بمقصد آخر وبهذا تقع أخطاء التاريخ.

4- يدور هذا السبب حول دور (التلبيس والتصنع) : في الوقائع والأخبار والمقصود بالتلبيس: "ستر الحقيقة وإظهارها بخلاف ما هي عليه أي خداع الناس باصطناع بعض الوقائع والأمور ، وقد ينخدع المؤرخ فلا ينتبه إلى الدس في الأخبار فإذا نقلها كما هي يكون قد نقل ما هو كذب دون قصد. وسبب ذلك الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع؛ فينقلها المخبر كما رآها، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه". [33] ولذا يجب ذكر الحقائق كما هي عند عرض واقعة تاريخية ما والتأكد من صدقها في مصادر أخر، حيث نلاحظ هذا في كتابات عدة تظهر التاريخ حسب وجهات نظرهم ضاربين بالأمانة العلمية عرض الحائط، تم يأتي آخرون ويكتبون الوقائع كما كتبها هؤلاء.

5- التقرب لأصحاب الجاه والسلطان : بمعنى "تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها"[34] إن الكتابة التاريخية المبنية على تحقيق منافع دنيوية من جانب بعض المؤرخين أو ما يمكن أن يطلق عليهم مؤرخو السلطان بإشاعة أخابر غير حقيقية عنهم بهدف إرضائهم وتمجيدهم هي في نظر ابن خلدون كتابة ذاتية غير موضوعية ويتخللها الكذب هدفها الأساسي التقرب إلى أصحاب الجاه والسلطان.

6- الجهل بطبائع الأحوال والعمران: وهو من أهم الأسباب جميعا باعتراف ابن خلدون نفسه وإن كان قد ذكره في آخر القائمة يقول: ومن الأسباب المفضية له أيضا وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الأحوال في العمران فإن كل حادث من الحوادث ذاتا أو فعلا لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض. ويؤكد ابن خلدون على أنه "من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام، وهو داء دوي شديد الخفاء إذ لا يقع إلا بعد أحقاب متطاولة، فلا يكاد يتفطن له إلا الأحاد من أهل الخليقة."[36]

قد لا يتفطن المرء لأول وهلة إلى التغير الحاصل في المجتمع، لأن اختلاف العادات من دولة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر يتم بالتدريج، ثم لا يزال التدريج في المخالفة حتى ينتهي إلى المباينة بالجملة.[37] "لذا ينبغي أن يتخذ الباحث في شؤون العمران أقصى ما يمكن اتخاذه من الحيطة والحذر في قياس الماضي على الحاضر:" والقياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة، ومن الغلط الغير المأمون تخرجه مع الذهول والغفلة عن قصده، وتعوج به عن مرامه، فربما يسمع السامع كثيرا من أخبار الماضين ولا يتفطن لما يقع من تغير الأحوال وانقلابها،"[38] ويضرب ابن خلدون مثالا لخطأ وقع فيه المؤرخون من جراء ذلك فيقول: "فمن هذا الباب ما ينقله المؤرخون من أحوال الحجاج، وأن أباه كان من المعلمين مع أن التعليم لهذا العهد من جملة الصنائع المعاشية البعيدة عن اعتزاز أهل العصبية والمعلم مستضعف مسكين منقطع الجذم."[39]

فمن خلال هذه القاعدة يبين ابن خلدون ما تتسم به الظواهر الاجتماعية من تغير لا ينقطع: "وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار ، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول سنة الله التي قد خلت في عباده."[40] وكمثل لهذا التغير الذي يطرأ عبر الزمان قدم ابن خلدون في مقدمته عرضا موجزا لأهم الشعوب والممالك والفرس والسريان، والأقباط، والتابعة وغرهم التي عاشت ضمن دول ونظم سياسية وأحوال معيشية وحضارية.

7- نقل الأخبار دون عرضها على أصولها: يرى ابن خلدون أن المؤرخ محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم عن جادة الصدق".[41]، ولابد للمؤرخ أن يكون ملما بهذه القوانين حتى يمكنه التمييز بين الخبر الصادق من الكاذب ويعطي ابن خلدون بعض الأمثلة لذلك فيقول : " وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكم النظر والبصيرة في الأخبار. فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط؛

ولاسيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات إذ هي مظنة الكذب ومطية الهذر؛ ولابد من ردها إلى الأصول وعرضها على القواعد" .[42] ويؤكد على أن المعلومات التاريخية يجب أن تفحص بحذر؛ لأن بعض المؤرخين : " لم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتحقق قليل [...] والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل."[43] يورد ابن خلدون أمثله على ما نقله بعض المؤرخين كالمسعودي (34هـ) أخبارا ليس فيها مراعاة لقوانين الطبيعة، والمثال على ذلك منه أن الاسكندر غطس داخل صندوق من الزجاج داخل البحر [...] إلخ الخبر"،[44] وهذا بطبيعة الحال خبر كاذب لسبب بسيط أن الغطس في البحر داخل صندوق من الزجاج لمدة طويلة ستنفد كمية الهواء بداخله ويؤدي إلى الاختناق ثم إلى الموت بمعنى آخر يعارض هذه الخبر قانون التنفس الطبيعي للإنسان.

ويذكر ابن خلدون مثالاً آخر عما نقله المسعودي وكثير من المؤرخين من أن موسى أحصى جيوش بني إسرائيل (فكانوا ستمائة ألف أو يزيدون). وفي هذا الخبر غفلة عن تقدير اتساع مصر والشام لمثل هذا العدد من الجيوش الزاحفة، مع وجود حامية للدفاع عن كل مملكة من الممالك، إضافة إلى هذه الحجة ذات الصلة بالجغرافيا والإستراتيجية العسكرية، يسوق ابن خلدون حجتين مضادتين أخريين:

1. حجة تاريخية تعتمد التاريخ المقارن مفادها أن دولة الفرس كانت أعظم وأكثر اتساعا من ملك بني إسرائيل. ومع ذلك لم تبلغ جيوش الفرس قط مثل هذا العدد ولا قريبا منه. ثم " لو بلغ بنو إسرائيل مثل هذا العدد لا تسع نطاق ملكهم وانفسح مدى دولتهم. فإن العمالات والممالك في الدول على نسبة الحامية والقبيل القائمين بها في قلتها وكثرتها. [45]

2. حجة ديمغرافية يتبين من خلالها أن عدد الأجيال التي تتالت في بني إسرائيل، حتى منذ زمن سليمان، لم يكن يسمح بتشعب النسل إلى مثل هذا العدد من الجيوش. وهكذا فالرقم الذي ذكره المسعودي وغيره تحكم القوانين التي يخضع لها تزايد السكان في المجتمع الإنساني بعدم إمكان صحته. [48]

8- قياس الماضي على الحاضر قياساً مطلقاً : بمعنى أنه على المؤرخ أن ينتبه إلى عملية التطور والتغير الدائمين اللذين يحدثان في كل شيء في الوجود لذلك، فإذا ما قاس الحاضر على الماضي كان عليه أن يتنبه إلى ما بينهما من تشابه واختلاف، لأن عدم الانتباه لذلك يوقع في الغلط من حيث الأساس. فيقول : "فربما يسمع السامع كثيرا

من أخبار الماضين ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها فيجريها لأول وهلة على ما عرف ويقيسها بما شهد وقد يكون الفرق بينهما كثيرا فيقع في مهواه من الغلط. وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر. إضافة إلى ذلك فإن الفرد يجب أن لا يبادر بإنكار ما يسمعه من معلومات عن دول سالفة بحجة أنه لا يجد ما هو معهود أو شبيه عنده في عصره، إذ "إن أحوال الوجود والعمران متفاوتة وكذلك تبدل الأحوال والعوائد."[49]

لقد أماط ابن خلدون اللثام عن مغالط المؤرخين المسلمين في تفسيراتهم لأحداث التاريخ، حيث أوضح أن كل الرؤى التاريخية لهؤلاء المؤرخين كانت عاجزة على إعطاء تفسيرات ذات مصداقية للأحداث التاريخية التي عالجتها. وبتعبير (توماس كون) كان علم التاريخ العربي الإسلامي يمر بأزمة في إطاره الفكري Paradigm Crisis. فلولا علم العمران البشري، كما حددت معالمه. مقدمة ابن خلدون، كان هو الإطار الفكري البديل الذي يمدنا بفهم أفضل خاصة التاريخ مجتمعات الحضارة العربية الإسلامية. [50]

إن موقف ابن خلدون من هؤلاء موقف المؤرخ الواسع الاطلاع على علم التاريخ من جهة، والقادر على التجاسر وتوجيه النقد المنهجي للمؤرخين جميعا من جهة أخرى، فرفضه الشامل لأسس الكتابة التاريخية التقليدية للتاريخ يمثل قطيعة واضحة المعالم مع الإطار المعرفي والمنهجي المتداول قبل عهده ومن ثم فهو تمرد على القوالب القديمة للتأليف في التاريخ. ولذلك كان ابن خلدون يرى أنه لا يمكن تجاوز حالة الأزمة هذه بدون إحداث ثورة معرفية في مفاهيم علم التاريخ وقوانينه ونظرياته. [51]

قواعد المنهج التاريخي الخلدوني :

لما كان المجتمع الإنساني يخضع إلى تغيرات خلال الزمان والمكان، هذا يعني أن المعلومات والأخبار التاريخية التي تحصل عليها تحتاج إلى فحص لأجل التحقق منها بصورة عامة إذا كان هناك علم ناقص وفيه عيوب فإن من واجب المفكرين تصحيح هذه الأخطاء - بدون ترك أي نقص أو ضعف فيه فما هو المعيار - حسب منظور ابن خلدون وكيف يمكن تلافي تلك العيوب والأغلاط ومساويها؟

وجد ابن خلدون الحل لهذه الإشكالية بتعمق بحثه المنهجي في المعايير التي تسمح بالتمييز بين ما إذا كان خبر ما صحيحا أم باطلا، وهذه المعايير هي:

1- العلم بقواعد السياسية وطبائع العمران : في هذه القاعدة يؤكد ابن خلدون على ضرورة توافر مجموعة من الصفات والمتطلبات والمؤهلات العملية والمعرفية

للمؤرخ التي تمكنه من تحقيق الكتابة التاريخية الصحيحة فيقول: " فيحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال [...] والقيام على أصول الدول والملل ومبادئ ظهورها، وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم حتى يكون مستوعبا لأسباب كل حادث، واقفا على أصول كل خبر. وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحا، وإلا زيفه واستغنى عنه.[52] ويقول أيضا : " لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة ، وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالغائب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق. فالتاريخ هو بيان حركة المجتمع قيام الدول والملل، وازدهارها وانحلالها، وزوالها،[53] " إن الافتقار إلى معرفة طبائع العمران والأوضاع السياسية للدول يجعلنا في موضع نقل قد يكون النقل منه لا يعطي معلومات دقيقة وهذا ما يضعف منهج البحث التاريخي.

2- نقد التقليد وضرورة التمحيص والتدقيق : يعطي ابن خلدون لمفهوم التقليد في مجال علم التاريخ معنى يتفق مع تصوره لهذا العلم يقول : " والتقليد عريق في الأدميين سليل، والتطفل على الفنون عريض وطويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل[54] فنقد التقليد عنده يعني رفض كل خبر تاريخي لا تسنده قوانين العمران. ولهذا فأمام التراكم الهائل للمكتوب التاريخي والنقل لكل ما قاله القدامى تكون مهمة العقل الأولى هي النقد ويكون الهدف هو الإفلات من التقليد. ولذلك انتقد ابن خلدون المؤرخين الذين ذهبوا إلى " الاكتفاء بأسماء الملوك" ويكررون " الأخبار المتداولة بأعيانها يقول : " وتأمل الأخبار واعرضها على القوانين الصحيحة يقع لك تمحيصها بأحسن وجه.[55] إن ابن خلدون يرفض على العموم القصص والروايات التاريخية التي يقول باستحالتها مضمونا ولفظا. حيث إنها في نظره تنافي مجرى الطبيعة والتقبل العقلي. لهذا وجب التفكير في وضع قانون لتمييز الصدق من الكذب في الأخبار التاريخية قانون " يكون صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه.[56]

ويشدد ابن خلدون على أهمية الرؤية القائمة على الأساس العلمي للمؤرخ . والناقل إنما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل، والعلم يجلو لها صفحات

الصواب ويصقل". ويضيف بقوله: "والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار وتحمل عليها الروايات والآثار". (57)

ينبغي إذن قطع الصلة بالتقليد ووضع حد للاستنساخ الآلي لما كتبه المؤرخون السابقون. ينبغي إرجاع الخطاب عن التاريخ إلى وقائع التاريخ نفسها كما ينبغي العودة إلى الأصول.* "إذ يعد ابن خلدون التقليد مشكلاً كامنا تعموه للأسف المعرفة التاريخية الإسلامية؛ فالتقليد في بنيته الاتصالية - البلاغية أو الخطابية يسمح أصلا بالانحرافات - (كذب تزوير وهم، غلط ...) والطريف أن عزيز العظمة يرى أنه ليس ثمة من أزمة في كتابة التاريخ أو في مقتضيات وشروط الكتابة التاريخية في عصر ابن خلدون تستدعي انقطاعا معرفيا مع منهجها السائد". (58)

ولما كان العمران يتغير من مرحلة إلى أخرى، ويختلف عند الأمم، مما يجعل الأحداث هنا على غير جريانها هناك، ولكون عوائد الأمم لا تستقر على وضع واحد، وجب تجنب التعميم في الحكم، من خلال امتحان الروايات وانتقادها بوضعها على محك قوانين عقلية. وإذن يجب النظر إلى تتابع الأحداث وتبدل الأحوال من زاوية أصول ومبادئ عقلية وشحذ موازين وثيقة المبنى، ويتطلب هذا الأمر حسب منظور ابن خلدون معرفة جيدة بأنماط العيش المتنوعة لبيان ما تشترك فيه المجتمعات وما تختلف فيه، وإعمال بمقياس الاستدلال الصحيح في ذلك. (59)

وتأسست معارضة ابن خلدون للرواية التاريخية للأحداث على كون هذه مجرد سرد يتناقل من جيل إلى جيل دون وجه برهاني؛ بينما يقرر أن على البحث التاريخي أن يكشف عن عرى السرج بالسير والبرهان. وهكذا رأى انه لابد لتقصي الحادثة ومحاولة فهمها من مقدمات نظرية تتبلور في علم العمران توظف مفاهيم خصبة ومولدة مثل مفاهيم (المعاش) و (البداوة) و (الحضارة) والاجتماع) و (العصبية) و (الوازع) و (الملك)، وفهمها للعلاقة العضوية بين العمران والصنائع والعلوم، كما تربط بين حجم الجبايات واتساع رقعة السوق أو تقلصها، واثر ذلك على التغير الذي يطرأ على التجارة، ثم على أوضاع الدولة تبعا لذلك، عبر إعطاء علل وأسباب الحوادث والدول"(60) على أساس التجديد في الأدوات المفهومية والآليات العقلية.

3- استيعاب وتعليل الحوادث التاريخية: لما كان للتاريخ - حسب ابن خلدون ظاهر وباطن، فظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول أما باطنه فيحتاج إلى " نظر

وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق".[61] يحث هذا القول إلى ضرورة تطبيق مبدأ العلية حيث يعد التعليل قاعدة ضرورية في كتابة التاريخ.

إذ يبحث المؤرخ لتعليل الحدث وتفسيره عن الأسباب التي دعت لوقوعة؛ لذلك فإن دراسة التاريخ هي دراسة أسباب، وإذا كان جمع المادة التاريخية الخطوة الأولى في البحث، فإن التعليل هو الخطوة الثانية الحاسمة، وهو الذي يقود إلى الصيغ العامة التي تشبه إلى حد ما القوانين التي تحاول أن تكشف عن النسيج التاريخي، الذي يكون ماضيه الإنسان في دوافع وروابطه. [62]

وانطلاقا من هذا تتطلب المعرفة التاريخية عند ابن خلدون نقدا صارما فالأحداث التاريخية منها ما هو مقبول ومنها ما يحتاج إلى الفحص والتدقيق لعدم مطابقتها طبائع الحوادث والأحوال، فالمؤرخ يحتاج إلى موسوعية وعلوم متعددة تسمح له بالتنقل بكل حرية عبر الزمان والمكان بحثا عن الأسباب والعلل لفهم حركة التاريخ. ففي حركة التاريخ استمرارية ومقاطعة وتشابه وتباين بين الأجيال والأمم فعلى المؤرخ أن يعي تماما هذه الحقائق، وأن يكون كل علم بالسياسة والدولة، فدراسة التاريخ هي دراسة الدولة، والدولة هي المحور الذي يهيكل الحياة الاجتماعية. يقول هيجل : "إن العظيم هو الذي يدرك حركة التاريخ في زمنه ومجتمعه."[63]

هذه المعرفة الشاملة هي معرفة بطبائع العمران، ولذلك لم يكتف ابن خلدون في منهجه التاريخي بسرد الوقائع ونقلها كما فعل المؤرخون من قبله، بل عمد إلى التساؤل عن أسباب وقوعها وعن العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والنفسية التي تتحدكم فيها، وعن القانون العام الذي يربط هذه الظواهر ومن ثم يقول :" يعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها، حتى تنزع من التقليد يدك، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعده".[64] هذا القانون العام يفسر حركة التاريخ وما تتحكم به من علل وأسباب قانون يفسر الماضي والحاضر ويستشرف المستقبل يعبر ابن خلدون عن ذلك بقوله : " لم أترك شيئا في أولية الأجيال والدول، وتعاصر الأمم الأول (...) وواقع ومنتظر، إلا واستوعبت جمله، وأوضحت براهينه وعلله".[65] وكأنه يقول لنا أنه كان على قدر رفيع من استيعاب الحوادث التاريخية قد تفوق من كتبوا التاريخ قبله، حيث ساعده في ذلك تجربته السياسية التي نعتقد أنه كان لها دور كبير في كتابة مؤلفه.

3- فهم وتحليل قوانين التطور الاجتماعي : يهتم ابن خلدون حصرا بالأسباب الناجمة عن طبيعة الأمور؛ فهو يرغب في التحليل، لا في الوصف والتوصيف يقول إن العمران يفترض مسبقا السياسة حيث إن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره. ولكن حين ننظر إلى الأمر عن كثب يتبين لنا أن المقصود في نظره وجهان لحقيقة واحدة. أن تكون سياسيا معناه في نهاية المطاف أن تفهم قوانين التطور الاجتماعي. أي أن هناك قوانين في الاجتماع طبيعية وبذلك يجب على المؤرخ أن يستوعب أسباب الحدث سواء كان سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً بشكل تام ويقف على أصول كل خبر فيه وكل جزء منه. فقانون التطور يؤكد فيه ابن خلدون على الصيرورة والتغير "وتبدل الأزمان والأحوال ذلك أن أحوال العالم والأمم، وعوائده ونحله لا تدوم على وثيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال كما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول".[66]، فالتاريخ حسب نظر ابن خلدون والعمران بوجه عام في تغير مستمر، فالعمران ينتقل بطبيعته من البسيط إلى المركب، ابتداء من إنتاج البسيط من المعاش (المعاش الضروري كما يتجلى في أنواع المعاش البدوي) إلى المركب منه (كما يتجلى في الاقتصاد الحضري) وذلك عبر انتقال الجماعة نفسها من مستوى البداوة إلى التحضر. [67]

4- قانون الإمكان والاستحالة: لاشك أن تشديد ابن خلدون على وجوب وجود قواعد عامة - محكمة - يعود إلى أن السير على سننها يجعل في الإمكان التمييز بين ما هو حقيقي وما هو زائف، وبين ما هو ممكن وقوعه وما هو مستحيل حدوثه، وفي هذا المعنى يقول: "وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها أهم من التعديل ومقدما عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، وإذا كان كذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في التاريخ بالإمكان والاستحالة أن ينظر في الاجتماع البشري الذي هو عمران العالم وما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. ويضيف قائلا فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه. [68]

الخاتمة:

هكذا تبين لنا من خلال ما مر معنا أن ابن خلدون تجاوز تلك المناهج القديمة في النظر إلى التاريخ، باستحداث منهج يقوم على قوانين وقواعد ليتخذها منهجا صالحاً للتغيير الاجتماعي وقد وفق ابن خلدون في تبليغ خطابه المنهجي من خلال التأكيد على أن التاريخ المجتمعي الإسلامي كما قدمه لنا المؤرخون القدامى من أمثال المسعودي وغيره، قد انقلبت أوضاعه، ومع ذلك بقي حديث المؤرخين هو هو ، ونقطه الضعف في هذا المنهج التاريخي، أنه عجز عن مواكبة الإنسان والمجتمع، فتحنط على صفحات عصور ولت وتبدلت الأزمنة ولم يتبدل المنهج.

وعلى هذا الأساس فإن المعرفة التاريخية عند ابن خلدون تشترط العلم بالسياسة كممارسة فعلية للسلطة، والمعرفة بالدولة حيث إنها تمثل المحور الذي يهيكل الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأن دراسة التاريخ هي دراسة الدول والحضارات التي جسدت التاريخ كما تتطلب المعرفة التاريخية النقد الصارم فالمؤرخ يحتاج إلى موسوعة معرفية وعلوم متعددة تسمح له بالتنقل بكل حرية عبر الزمان والمكان بحثا عن الأسباب والعلل لفهم حركة التاريخ، والمعرفة التاريخية تشترط الانطلاق من الحاضر لفهم الماضي والغوص فيه لفهم الحاضر، وهذه المعرفة الشاملة هي المعرفة لطبائع العمران. وعلى أساس هذه المعرفة التاريخية وهذه المنهجية الجديدة في فهم التاريخ ، تتطلب من المؤرخين والسياسيين أن يجعلوا من أحداث التاريخ موضوعا للتأمل وأن يستخرجوا منه قوانين عامة تطبق على سير الحوادث في الحياة الاجتماعية. ولذلك وضع ابن خلدون قاعدة أساسية لدراسة كل الظواهر التاريخية والاجتماعية كمعيار أو ميدان يمكن من خلاله كشف أسرار الأحداث ومعرفة التاريخ وهو علم العمران.

الهوامـــــــــش :

1. ابن خلدون: المقدمة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2006.
2. غاستون بوتول: ابن خلدون فلسفته الاجتماعية - ترجمة عادل زعيتر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1984، ص39.
3. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص32.
4. المصدر السابق، ص9.
5. المصدر نفسه، ص4
6. المصدر نفسه، ص4
7. المصدر نفسه، ص4
8. المصدر نفسه، ص5
9. المصدر نفسه، ص5
10. المصدر نفسه، ص5
11. على أومليل: الخطاب التاريخي، دراسة منهجية ابن خلدون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط(4). 2004. ص72.
12. المصدر السابق، ص78.
13. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص3-4.
14. راجع، مهدي عامل: في علمية الفكر الخلدوني ، بررت ، دار الفارابي ، ط 4، 2006م.
15. محمد عابد الجابري: ضمن مناقشات ندوة ابن رشد ودراسته في المغرب الإسلامي، بيروت المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 1992، ص279.
16. العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر انظر خلدون قرسة: ابن خلدون مرآة الجوكوندا، تونس، دار المعرفة للنشر، ط1، 2006، ص100.
17. طرادة حمادة، ابن رشد في كتاب فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والتشريع من الاتصال، بيروت، دار الهادي، ط1، 2002، ص99.
18. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص91.
19. علي سحبون: إشكالية التراث والحداثة في الفكر العربي المعاصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2006 ص40.
20. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص26.
21. عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة التاريخ عند العرب، ص 38. كذلك، انظر: أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط1، 1989، ص79-80.
22. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص79-80.
23. محمود بن جماعة، نصوص في الإنسان والعمران والفلسفة، دار محمد على للنشر، ط1، 2006م. ص30.
24. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص4.
25. المصدر السابق، ص36.
26. رجب عكاوي، ابن خلدون أثر مؤرخ.
27. محمد عايد الجابري، العصبية والدولة.
28. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك الطبعة المصرية المطبعة الحسنية، (د.ت) (ج1)، ص7.
29. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص38.
30. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص38.
31. المصدر السابق، ص36.
32. المصدر نفسه، ص11.

33. موسوعة مصطلحات ابن خلدون والجرحاني، ص116.
34. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص37.
35. المصدر السابق، ص37.
36. المصدر السابق، ص29.
37. المصدر نفسه، ص30.
38. المصدر نفسه، ص30.
39. المصدر نفسه، ص29.
40. المصدر نفسه، ص29.
41. المصدر نفسه، ص9.
42. المصدر نفسه، ص4.
43. المصدر نفسه، ص9.
44. المصدر نفسه، ص37
45. المصدر نفسه، ص10.
46. المصدر نفسه، ص10.
47. المصدر نفسه، ص10.
48. محمود بن جماعة، مرجع سابق، ص37.
49. ابن خلدون المصدر السابق، ص29.
50. Kuhn, T. The Structure of Scientific Revolution, Chicago, University of Chicago Press, 1969.محمود الذوادي: أضواء جديدة على محددات العقل العمراني الخلدوني، تونس ، مركز النشر الجامعي 2003، ص192-193.
51. المراجع السابق، ص86.
52. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص28.
53. ابن خلدون، المصدر سابق، ص28.
54. المصدر السابق، ص9.
55. المصدر السابق، ص13.
56. المصدر نفسه، ص39.
57. المصدر نفسه، ص4.
58. عزيز العظمة ابن خلدون و تاريخيته، ص 231-232 نبيل قريسة ابن خلدون مرأة الجوكندا، ص 100.
59. بناصر البعزاتي، بعض سمات التدليل الخلدوني، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط العدد 2009، 29 ، ص 14.
60. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص4.
61. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص4.
62. رجاء وحيد دريدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط1، 2000، ص170.
63. جمال شعبان، قراءة جديدة في فكر ابن خلدون، ضمن كتاب فكر ابن خلدون الحداثة والحضارة والهيمنة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص 71.
64. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص6.
65. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص7.
66. المصدر السابق، ص29.
67. على أومليل: الخطاب التاريخي، مرجع سابق، ص83.
68. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص31.